

## نظام التمثيل النسبي وأثره في بنية النظام السياسي والحكم الرشيد في العراق بعد العام 2005

أ.م.د. احمد غالب محي

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

### ملخص البحث

أعتمد النظام السياسي العراقي لمرحلة ما بعد العام 2003 في جميع انتخاباته بدءاً من انتخابات عام 2005م وما بعدها، اعتمد نظام التمثيل النسبي مع بعض التغييرات التي طالت شكل القائمة الانتخابية وطريقة احتساب المقاعد وتوزيع الدوائر الانتخابية، وقد تناول البحث تأثير ذلك النظام الانتخابي في بنية النظام السياسي والحكم الرشيد بدءاً من تلك المدة من حيث مدى مساهمته في زيادة نسب المشاركة السياسية والتمثيل السياسي ومدى مساعدة هذا النظام في تمثيل جميع مكونات الشعب وإتاحة الفرصة لهم في المشاركة السياسية وممارسة ذلك الحق الدستوري والقانوني بالرغم من تفاوت تلك المشاركة وانخفاضها من انتخابات إلى أخرى، وقد تبين تأثير نظام التمثيل النسبي في عدد الأحزاب السياسية المفرط الناتج عن تشظي الأحزاب الصغيرة أو تكوين أحزاب جديدة وفق آيدولوجيات متباينة، ومن جانب آخر فقد ساهم هذا النظام الانتخابي في ترسيخ شرعية النظام السياسي من الناحية الشكلية لكنه لم يسهم فيها من الناحية الموضوعية فبرزت أزمات كثيرة نتج عنها عدم استقرار سياسي ملحوظ وانعكس ذلك على مدى قبول المجتمع بنسبة كبيرة منها تجسدت بالتظاهرات والاحتجاجات والسخط على النظام السياسي القائم، رغم أن النظام الانتخابي قد وسع كثيراً من قواعد التمثيل لمكونات المجتمع. وتناول البحث كذلك علاقة النظام الانتخابي ببنية المؤسسات الدستورية حيث اتضحت تلك العلاقة بتعددية الأحزاب المكونة لمجلس النواب العراقي ومن ثم إنعكاس تلك التعددية في السلطة التنفيذية لطغيان مبدأ التوافق (الديمقراطية التوافقية) ما ولد صراعات كثيرة ومتشعبة للحصول على المكاسب والمغانم وطغى على بنية تلك المؤسسات التكتل الحزبي والنمط الطائفي وانعدام الثقة بين مكوناتها وعن دور النظام الانتخابي في تعزيز الحكم الرشيد سلط البحث الضوء على مدى تحقق المعايير المهمة للحكم الرشيد والتي خلص

---

• قسم النظم السياسية والسياسات العامة / كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

البحث إلى غيابها بشكل كبير رغم أن نظام التمثيل النسبي من الناحية النظرية يعد من أفضل الأنظمة الانتخابية التي تساهم في تعزيز الحكم الرشيد.

## المقدمة

تتضح العلاقة بين النظام الانتخابي والحكم الرشيد في العراق من تأثيرات نظام التمثيل النسبي في الكثير من جوانب النظام السياسي وعناصره ، ومن ثم واعتماداً على ميزات هذا النظام ومساوئه ، فإنها قد ظهرت عند تطبيقه في الحالة العراقية ، رغم أنها تفاوتت سلباً وإيجاباً حسب الظروف التي عاشتها البلاد ، وكذلك التعديلات التي أجريت على هذا النظام فيما يتعلق باعتماد طرق وأساليب توزيع المقاعد ، فمن استخدام طريقة القاسم الانتخابي إلى طريقة سانت ليغو ، وسانت ليغو المعدلة ، وكذلك اعتماد البلاد دائرة انتخابية واحدة ، ثم دوائر انتخابية متعددة في الانتخابات اللاحقة ، وما رافقه من اعتماد نظام القائمة المغلقة ، ومن ثم اعتماد نظام القائمة المفتوحة نسبياً ، كل تلك الظروف والتعديلات أثرت في عناصر النظام السياسي وأنتجت تبعات مختلفة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وجعلت من علاقة النظام الانتخابي بالحكم الرشيد مرتبطة بنتائج استخدام هذا النظام في عدة جوانب تناولتها الدراسة بأربعة مباحث الأول كان عن علاقة النظام الانتخابي بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي ، والثاني علاقة النظام الانتخابي بشرعية النظام السياسي ، فيما ركز المبحث الثالث على علاقة النظام الانتخابي ببنية المؤسسات الدستورية ، أما المبحث الرابع فكان عن تعزيز معايير الحكم الرشيد ومدى الدور الذي يلعبه النظام الانتخابي في ذلك من عدمه.

## هدف البحث

يهدف البحث للفت انتباه المشرعين للنظام الانتخابي العراقي بضرورة مراعاة الأخذ بنظام انتخابي وصيغ انتخابية تساهم بتعزيز معايير الحكم الرشيد ، وكذلك تنبيه المشرع لإخفاقات النظام الحالي وحسناته حتى يتمكن من تلافي أخطاء هذا النظام وصيغته الانتخابية والتغيير نحو الأفضل لتحقيق قدراً أكبر من الحكم الرشيد.

## إشكالية البحث

رغم أن نظام التمثيل النسبي يعد عملياً أكثر النظم الانتخابية تحقيقاً للعدالة والمشاركة وإتاحة الفرص وتمثيل  
اغلب مكونات المجتمع ، إلا أنه لم يسهم في ترسيخ معايير الحكم الرشيد في العراق .

### فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان تحقيق الحكم الرشيد في العراق مرتبط في إحدى جوانبه بطبيعة بالنظام الانتخابي  
المتبع ، وعليه فإن عدم عدالة هذا النظام من حيث الصيغ والقوانين والمعادلات الحسابية المعتمدة سوف يؤثر سلباً على  
بنية النظام السياسي أولاً ، وتعزيز معايير الحكم الرشيد ثانياً.

### منهجية البحث

تم اعتماد منهج التحليل النظامي أساساً للبحث ، فضلاً عن المنهج البنوي الوظيفي عند تحليل بنية المؤسسات  
الدستورية وأدائها لوظائفها.

### هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى اربعة محاور ، وعلى الشكل الآتي:-

المحور الاول: نظام التمثيل النسبي وعلاقته بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي

المحور الثاني: نظام التمثيل النسبي وعلاقته بشرعية النظام السياسي

المحور الثالث : نظام التمثيل النسبي وعلاقته ببنية المؤسسات الدستورية

المحور الرابع: نظام التمثيل النسبي وتعزيز معايير الحكم الرشيد

## أولاً- نظام التمثيل النسبي وعلاقته بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي

ساهم النظام الانتخابي العراقي بكل أشكاله بعد عام 2003م في زيادة المشاركة السياسية وبنسب متفاوتة , وقد تكون عوامل أخرى هي من ساعدت هذا النظام ليَعبر عن تلك المشاركة , فمثلا كانت نسبة المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية 2005م قد بلغت (58%) , في حين كانت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب لعام 2005 م والتي جرت في 2005/12/15م حوالي (76,36%) وكانت في ارتفاع ملحوظ إلا إنها عادت لتهدب إلى (62,39%) في انتخابات 2010م , واستمر هبوط النسبة لتصل إلى (62%) , في انتخابات مجلس النواب لعام 2014م , لتسجل تدنيا كبيرا بانتخابات 2018م حيث بلغت (44,5%) كما أعلنت عنه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

لقد حقق نظام التمثيل النسبي نوعا من المثالية من ناحية المشاركة والتمثيل السياسي حينما راعى حقوق الأقليات ، وتمثيل النساء بالكووتا ، وفسح المجال أمام الجميع للمشاركة في السلطة , كما أنه راعى التمثيل المناطقي الجغرافي باستناده إلى توزيع الدوائر الانتخابية بشكل عادل اعتمادا على الكثافة السكانية , لكنه بنفس الوقت لم تؤد صيغة سانت ليغو المعدل (1,7) في انتخابات عام 2018م وظيفتها بالحد كثيراً من إبتلاع الأحزاب الكبيرة للأحزاب الصغيرة , بقدر ما ساعدت بتوزيع المقاعد بشكل متقارب بين الأحزاب الكبيرة رغم أنها ساهمت بصعود بعض الأحزاب الصغيرة في بعض الدوائر الانتخابية إضافة إلى أن الشرعية الانجازية أثرت كثيرا في شرعية الاقتراع وأفرغتها من

محتواها

بسبب وجود أحزاب كثيرة غير مستند أغلبها إلى قواعد شعبية أسهمت في تشرذم الواقع السياسي ، وأثر سلباً في اختيار المواطن لمن يمثله ، رغم أن تلك التعددية من مرتكزات الديمقراطية<sup>(1)</sup>.

التصاعد الملفت للانتباه للتيارات السياسية الجديدة بعد الاحتلال الأمريكي طرح وبقوة مفهوماً سياسياً صار عرفاً فيما بعد ، ألا وهو الديمقراطية التوافقية ، كي يكون حلاً من حلول أزمة المشاركة في النظام السياسي ، وقد دفع الأمريكيان باتجاه ذلك المفهوم عملياً حينما شكّل مجلس الحكم على أساس المحاصصة الطائفية والقومية ، وسارت الحكومات اللاحقة على نفس الدفع الذي اتضح أيضاً في الدستور ، والذي وضع تفاصيلاً عن التوافقية جعلت من العمل الحزبي والبرلماني والانتخابي قوى جماعية تختلط بها أدوار الجميع لمصلحة الجميع<sup>(2)</sup> ،

وتأثرت المشاركة بظاهرة تكرار المرشحين أنفسهم في جميع الدورات الانتخابية ، ما أسهم في عزوف شريحة من الناخبين عن المشاركة ، حيث لم تتغير الكثير من الوجوه السياسية منذ عام 2005م ولحد الآن<sup>(3)</sup>.

بعض القوانين والأنظمة هي الأخرى شكلت إخلالاً في مفهوم التمثيل كقانون استبدال أعضاء مجلس النواب العراقي ، ونظام المقاعد التعويضية ، فقبل أن تتدخل المحكمة الاتحادية وتقرر بناء على استفسار من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، ومع مجموعة طعون تقدم بها مرشحين للانتخابات شعروا بالغبن ، فقد كان تعويض الأعضاء المستبدلين لأي سبب يتم وفق تفسير لقانون استبدال الأعضاء رقم 26 لسنة 2005م ، والذي يجعل مسألة استبدال العضو من صلاحية رئيس الكيان ، بغض النظر عن كونه قد حاز من الأصوات ما يؤهله ، ووفقاً لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم(6) لسنة 2006م ؛ يستبدل المقعد الشاغر للأسباب المذكورة في القانون ، فقد فرق القانون فيما إذا كان المقعد الشاغر من ضمن المقاعد التعويضية ، أم من ضمن المقاعد العامة الخاصة لمحافظة ما ، إذ يعوض

---

(1) حسنين توفيق ابراهيم ، معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام حسين ، في حسنين توفيق ابراهيم وعبدالجبار احمد عبدالله ، التحولات الديمقراطية القيود والفرص ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ص31

(2) ابتسام محمد العامري ، شكل النظام السياسي وطبيعة عراق المستقبل ، مجلة النبأ ، مؤسسة النبأ ، العدد76 ، بغداد ، نيسان 2005م ، ص18

(3) فلاح مصطفى صديق ، كاروان ارمان اسماعيل ، دور النظام الانتخابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية(العراق نموذجاً) دراسة تحليلية-مقارنة ، مجلة جامعة جيهان ، العدد4 ، السليمانية ، كانون الأول 2017م ، ص121 .

من القائمة التعويضية للكيان السياسي بغض النظر عن محافظته , فيما يخص الحالة الأولى , ويعوض المقعد الشاغر من الكتلة التي ينتمي إليها العضو المشمول بالاستبدال من ضمن قائمة المحافظة , إلا إذا استنفذ مرشحي القائمة في تلك المحافظة ؛ فيصار إلى التعويض من نفس القائمة في محافظة أخرى<sup>(4)</sup> , وفيما يخص المقاعد التعويضية , فبقدر ما كان لها من حسنة صبت بتمثيل المكونات والأقليات إلا أنها في ذات الوقت أخلت بالتمثيل الحقيقي حيث أتاحت الفرصة للكيانات الكبيرة بأن ترشح مرشحا لشغل المقعد قد يكون من غير منطقة هيئة الناخبين , وغير حائز على أصوات جيدة , ومن ثم أفقدت جوهر التمثيل , بالإضافة الى معارضتها الصريحة للمادة 49 من الدستور.

جدول رقم (11) : تفاوت نسبة المشاركة , ونسبة تمثيل النساء , واعداد الأحزاب المشاركة والفائزة في الانتخابات النيابية العراقية من عام (2005م) -

(2018م)

السنة	عدد الناخبين	عدد المصوتين	نسبة التصويت	عدد المقاعد الكلي	عدد مقاعد النساء	نسبة مقاعد النساء	عدد الاحزاب المشاركة	عدد الاحزاب الفائزة	عدد أحزاب الحكومة	تغيير الحكومة
2005	15568702	11888909	76,3	275	70	25,45	337	12	محاصصة	نعم
2010	19240092	11888906	63,3	325	82	25,23	98	14	محاصصة	لا

<sup>(4)</sup> المادة الثانية, قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم(6) لسنة 2006م, جريدة الوقائع العراقية , قانون استبدال اعضاء مجلس النواب العراقي رقم(6) لسنة 2006م, العدد4024, تموز 2006, ص1.

2014	22000000	13640000	62,2	328	83	25,30	107	17	محاصصة	لا
2018	24349357	10840998	44,52	329	84	25,53	87	37	تكنوقراط	نعم

الجدول : من تصميم الباحثين بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

يتضح من الجدول أن عدد الناخبين يرتفع من دورة إلى أخرى بحكم دخول تولدات جديدة , وبلوغها السن السياسي , إلا أن نسبة التصويت بدأت جيدة عام 2005م لاعتبارات ذكرناها آنفا , وكون أن الجمهور يخوض هذه الانتخابات النيابية لأول مرة بعد انتخابات الجمعية وكان يحده الأمل بالمرشحين والاحزاب الممثلة في مجلس النواب لتلبية احتياجاته ومطالبه , ولكن مع مرور الوقت ولفشل تلك الاحزاب نلاحظ أن نسبة المشاركة بدأت تنخفض لتصل لأدنى مستوى في عام 2018م, كذلك نلاحظ من الجدول أن عدد المقاعد قد ازداد في كل دورة انتخابية انسجاما مع الزيادة السكانية وبقية نسبة تمثيل النساء شبه ثابتة كون تلك النسبة محددة بنص دستوري في حين تفاوت عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات وسجلت انتخابات 2005م أكبر عدد لتلك الأحزاب ما يؤشر الجموح في تشكيلها المفرط نتيجة الانفتاح السياسي بعد الكبت السابق وكذلك لعدم وجود قانون أحزاب ينظم عملها , كذلك نلاحظ أن عدد الأحزاب الفائزة قد ارتفع من 12 حزبا عام 2005م إلى 37 في انتخابات 2018م ما يشير إلى حالة تشظي الأحزاب التي يفرضها نظام التمثيل النسبي كونه يوفر فرصة للأحزاب الأصغر بالفوز, كما يشير إلى تعمد بعض الكتل الكبيرة على الدخول بأكثر من قائمة , بعد أن أدركت أن نظام سانت ليغو المعدل قد ينصف صغار الأحزاب , وبقية الحكومة كما هي حكومات ائتلافية تطفئ عليها المحاصصة , فيما عدا الحكومة الأخيرة , رغم أنها تعد حكومة تكنوقراط إلا أن ذلك لا يعني عدم تدخل الأحزاب بتشكيلها , فيما شهدت هذه الانتخابات تغيير الحزب الحاكم حيث فقد حزب الدعوة رئاسة مجلس الوزراء لأول مرة منذ انتخابات 2005م.

### ثانياً- نظام التمثيل النسبي وعلاقته بشرعية النظام السياسي

تقوم الانتخابات بتوفير الشرعية الشعبية للمؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية , كما تعتبر هي الأداة لتحديد تلك الشرعية للمؤسسات القائمة عبر اختيار هيئة الناخبين لمن يمثلهم في مواقع صنع القرار وتنفيذه , حيث تعمل تلك المؤسسات المنتخبة وفق مبادئ الديمقراطية خاضعة للإرادة الشعبية التي يُعبّر عنها بالانتخابات الدورية الحرة والنزيهة<sup>(5)</sup>. واستناداً للنص الدستوري : (الشعب مصدر السلطات وشرعيتها , يمارسها بالاقتراع السري المباشر وعبر مؤسساته الدستورية"<sup>(6)</sup> تنطلق شرعية النظام السياسي في العراق , ولكن على أرض الواقع عانى العراق من أزمة هوية حادة منذ الاستقلال , وحتى الآن , نتجت عن أزمات أخرى مثل الشرعية , والمشاركة , والتوزيع , والاندماج , والتي بدورها نتجت عن عدم اعتراف جميع الحكومات من ذلك العهد بشكل كامل بالتعددية الثقافية الناتجة عن التعددية الاثنية , أو القومية , أو الدينية , ما أشر عجزاً واضحاً لدى تلك الحكومات , عن إيجاد هوية وطنية تحتوي تلك التعدديات وتراعي متطلباتها<sup>(7)</sup> .

فمن الناحية الشكلية فقد رسخ النظام الانتخابي شرعية النظام السياسي , حيث دستورية مؤسساته التشريعية , والتنفيذية , وعدم مخالفتها للقواعد الدستورية , أما من الجانب الموضوعي فإن دستورية النظام السياسي ما تزال يحكمها التوافق بين الأطراف , فكثير من المشاكل الجوهرية تم ارجائها أو ترحيلها , والتي تتعلق بالدستور الدائم , كشكل الدولة , والعلاقة بينها وبين الدين , وبين الدولة وهوية العراق , وتوزيع الثروات .. الخ , إضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر , وهشاشة الاقتصاد , ومشاكل الواقع الاجتماعي , وافتقار القوى السياسية للنضج السياسي , وتفشي الفساد المالي والإداري , وانتشار الفقر , والبطالة , كل هذه الامور ضربت كثيراً مرتكزات الشرعية للنظام السياسي القائم ,

---

<sup>(5)</sup> محمد طه بديوي, النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية- , المكتب المصري الحديث , الاسكندرية , مصر, 1986م , ص102-110.

<sup>(6)</sup> المادة 5, دستور العراق الدائم لسنة 2005م.

<sup>(7)</sup> علي عباس مراد, اشكالية الهوية الوطنية في العراق الاصول والحلول ,مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت, العدد 390, 2011, ص87.



وخلخلت ثقة الجماهير به ، وهذا هو الجانب الموضوعي من الشرعية والذي يمثل رضا ، وقناعة المجتمع بالنظام السياسي<sup>(8)</sup> .

وقد كان لاعتماد العراق دائرة انتخابية واحدة ، مع نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة ، في انتخابات الجمعية الوطنية الأثر بإنتاج برلمانيين ليس لهم ارتباط بدائرتهم الانتخابية ، وإنما كان ارتباطهم بقوائمهم الحزبية ، وبذلك لا يتسنى لهيأة الناخبين في دائرة محددة مسائلتهم ، ويتركز جل ولاء أولئك البرلمانيين لزعماء الأحزاب الذين قاموا بترشيحهم<sup>(9)</sup> . إضافة إلى ذلك لا ينكر أن ولاءات النواب حينها طغى عليها الجانب العرقي ، والطائفي ، والمذهبي ، ما أدى إلى تعزيز التجزئة والمحاصصة<sup>(10)</sup> .

رغم اعتماد نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة المغلقة في انتخابات مجلس النواب العراقي 2005م<sup>(11)</sup> ، إلا أن ابتداء فكرة المقاعد التعويضية ، كان حسنة لضمان مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي ، وتمثيلهم في البرلمان ، بالإضافة إلى تطبيق نظام الدوائر المتعددة ، التي خشيت الأقليات من آثاره ، إلا أنها استفادت من المقاعد التعويضية ، التي خففت من هاجس الخوف لديها ، ومن المفارقات التي سجلت في تلك الانتخابات أن القاسم الانتخابي في محافظة الانبار بلغ 92 صوتاً ! ، نتيجة لمقاطعة أغلب المدن السنية لتلك الانتخابات ما شكل شرخاً بشرعية تمثيل نواب هذه الدائرة .

كما كان لاعتماد نظام القائمة المفتوحة بانتخابات 2010م ، الأثر الكبير في أن الناخب تعرف على مرشحي القائمة ، وبذلك أثر على اختياره ، إلا إنه بجانب آخر طغت دوافع العشائرية ، والقبلية على الاختيار حيث صوت الكثيرون لأبناء عمومته في القوائم الانتخابية . والملاحظ في تلك الانتخابات أنها بدأت تعكس تراجعاً في

---

<sup>(8)</sup> كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003م ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 56 ، 2013م ، ص 131 .

<sup>(9)</sup> حسان شفيق العاني ، الانتخابات التشريعية وما بعدها ، مجلة منار المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بغداد ، العراق ، شباط 2005م ، ص 16 .

<sup>(10)</sup> مهدي صالح العبيدي ، الانتخابات والهوية الوطنية ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، العدد 1 ، كانون الثاني 2005م ، ص 91 .

<sup>(11)</sup> ينظر المادة 17 ، قانون الانتخابات العراقي لسنة 2005م .

مقبولية الأحزاب الدينية , بعد شعور المواطنين بالإحباط , لعدم تلبية مطالبهم في الفترات السابقة , فتكرر الحال في انتخابات 2014م التي رافقتها أوضاع أمنية مضطربة في المناطق الغربية , واعتصامات متعددة أعقبتها دخول المجاميع الارهابية ( داعش ) ورغم الخلاص من هذه المجاميع لم تكن انتخابات 2018م إلا انعكاسا واضحا لعدم رضا جمهور عريض من المجتمع كشفته المشاركة المتدنية في تلك الانتخابات والتي نتجت عن الشعور بعدم الجدوى من الانتخابات كوسيلة للتغيير مع أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة اثار اسعار النفط واستنزاف معارك التحرير لميزانية الدولة , ما عطل انجاز الكثير من المشاريع الخدمية بالخصوص وتأثير توجيه المرجعية الدينية غير المباشر بعدم انتخاب الحزب .

وعوداً على ذي بدء ، فأن معيار شرعية النظام السياسي هي توسع قاعدة الرضا والقبول من قبل الجمهور لهذا النظام , والعلاقة الطردية بين الشرعية والرضا , فكلما زاد قبول المجتمع ورضاه فيعني حظوة النظام بشرعية أكبر , ويتجلى هذا الرضا الشعبي بمظاهر عديدة أبرزها المشاركة في الانتخابات وتجدد الثقة للنظام عبر انتخاب افراده , ومن مظاهره ما تفرزه مجسرات المؤسسات ومراكز استطلاع الرأي والبحوث والدراسات الاكاديمية والندوات والبيانات حول نسب التأييد والمعارضة لقرارات وسياسات النظام السياسي , وكذلك الحراك الجماهيري عبر المظاهرات والاحتجاجات وحتى مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت والتي أخذت تلعب دوراً بارزاً كمجسرات ومدى قبول أو رفض النظام السياسي .

وكان كل ما تقدم ذكره قد لمسها الشارع العراقي في الفترة التي تلت الانتخابات الأولى بعد عام 2005م إلى يومنا هذا , فقد شهدت البلاد بين الفينة والأخرى موجات من التظاهرات الساخطة لم تسلم من تصاعدها مؤسسات النظام السياسي خصوصا الشرعية منها حينما اقتحم آلاف المتظاهرين مبنى مجلس النواب في 30/نيسان/2016 , وكان العامل المشترك لكل تلك التظاهرات مايتعلق بتدري الخدمات والوضع الأمني , إذ سبق ذلك الاقتحام موجة من الاحتجاجات الجماهيرية الواسعة , لا سيما في مناطق وسط وجنوب العراق , إلا انها لم تلق آذانا صاغية وتم تجاهلها . فالاستقرار السياسي أحد مخرجات النظام الانتخابي الناجح والملائم للبلد , والذي يعبر في الوقت نفسه عن مدى شرعية النظام السياسي , فكلما افرز النظام الانتخابي مؤسسات قادرة بشخصها الذين يمثلون الارادة الشعبية ترسخ الاستقرار السياسي ومن ثم ترسخ الاستقرار العام في البلد كلما عكس هذا الاستقرار شرعية النظام السياسي .

ولا خلاف بأن عملية التحول السياسي تفرز أزمات سياسية قسمها (لوسيان باي) إلى : أزمات (الهوية, الشرعية, التكامل, المشاركة, التوزيع, والتغلغل) , في حين قسمها (جابريل آلوند) : إلى أزمة بناء الدولة, وأزمة المشاركة, وأزمة التوزيع<sup>(12)</sup>.

بينما حصر الباحث والاكاديمي الأمريكي (صاموئيل هنجنتون) تلك الأزمات بأزمتين رئيسيتين هما : أزمة المؤسساتية , وأزمة المشاركة السياسية , مؤكداً على أن المجتمع التقليدي سيكون أكثر استقراراً من مجتمع في مرحلة انتقالية<sup>(13)</sup>.

وقد نجح النظام الانتخابي في العراق بشكل عام بعد عام 2003م في توسيع قاعدة التمثيل السياسي لمختلف المجموعات السياسية , من أحزاب , وحركات سواء كان هذا النظام النسبي وفق القائمة المغلقة , كما في انتخابات الجمعية الوطنية , ومجلس النواب 2005م , أو الانتخابات التي تلتها بتطبيق طريقة (سانت ليغو) , بتحديد الفائزين , وتوزيع المقاعد , وسواء كان العراق دائرة واحدة كما في 2005م , أو دوائر متعددة في الانتخابات التي أعقبتها , لكن هذا النظام فشل في تحقيق الاستقرار السياسي في البلد , الذي بوجوده تتحقق رفاهية المجتمع , والتمتع بوارداته , وموارده , وتسوية نزاعاته , لم تشفع تلك الإيجابية لنظام التمثيل النسبي في زيادة وتوسيع عدد القوى السياسية , وضمان تمثيل الأقليات , والنساء لأنه أثار في الأداء الحكومي الذي لم يكن مستقراً , ولم يحقق الاستقرار السياسي المطلوب , بسبب عدم تمثيل مكونات من الشعب العراقي بسبب المقاطعة تارة , وبسبب الوضع الاجتماعي تارة أخرى , مع أخطاء الحكومة وتفرد قوى فيها وإقصاء المنافسين والخصوم<sup>(14)</sup> , وأيضاً عبر التلاعب بالصيغ الانتخابية.

---

<sup>(12)</sup> صادق الأسود , علم الاجتماع السياسي و أبعاده , كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد , مطابع التعليم العالي, بغداد, 1990, ص411-414.

<sup>(13)</sup> صاموئيل هنجنتون, النظام السياسي لمجتمعات متغيرة , ترجمة سمية فلو عبود , دار الساقى, بيروت, لبنان, 1993م, ص59 , ص102.

<sup>(14)</sup> حضر القرغولي وإسراء علاء , أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي دراسة حالة العراق بعد 2005م , مجلة قضايا سياسية, كلية العلوم السياسية , العددان 39 و 40 , 2015م .

ومن أسباب فشل النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار السياسي والاستقرار العام هو نتاج هذا النظام لتلك التعدديات الحزبية الفئوية والطائفية والقومية ، والتي أصبحت تتصارع فيما بينها مخلفة ورائها كماً كبيراً من الأزمات ، فلا تكاد تمر فترة حتى خلقت تلك الكتل الحزبية صراعاً يعكس سلبيات الواقع العام في البلد ، وقد تستغل تلك الأحزاب هيمنتها على مؤسسات الدولة ومنابرها الإعلامية بترويج ونقل الصراع فيما بينها إلى الشارع الاجتماعي ، وبالأخص عندما تسوق تلك الأحزاب خلافاتها السياسية كخلافات عقدية أو مذهبية لتستغل الطبيعة العاطفية للمجتمع العراقي لإثارته .

### ثالثاً- نظام التمثيل النسبي وعلاقته ببنية المؤسسات الدستورية

من المعلوم أن الانتخابات بصورة عامة هي من يوفر الغطاء الشرعي للمؤسسة التشريعية ، ومن ثم المؤسسة التنفيذية ، والتي يصل عن طريقها ممثلو الشعب إلى مواقع القرار ، وهذه الشرعية في النظم الديمقراطية ، وفي المؤسسات الدستورية ، ومنها الحكومية تعمل ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وتخضع للإرادة الشعبية عبر الانتخابات الدورية<sup>(15)</sup>. بيد أن ذلك يكون مشروطاً بالآليات المتبعة لتطبيق ذلك ، ومن بينها طبيعة النظام الانتخابي المعتمد. وضمن هذا السياق ، فقد وُفّر نظام التمثيل النسبي المطبق في الانتخابات العراقية في كافة صورته تمثيلاً عادلاً للأحزاب السياسية ، وضمن للأغلبية تمثيلاً متناسباً مع قوتها ، وشعبيتها ، وقليل من عدم التناسبية بين عدد الأصوات ، وعدد المقاعد ، وقاد إلى أغلبية حقيقية ، تمثل الإرادة الشعبية ، وهذا ما يتميز به نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة كما أشارت لذلك معظم أدبيات الأنظمة الانتخابية<sup>(16)</sup> .

بيد أن تعقيد هذا النظام وغموضه كان قد ألقى بظلاله على المشهد الانتخابي في العراق ، حيث استصعب عامة الناس فهمه ، وفهم قواعده الحسائية ، لا بل حتى الكثير من النواب والمرشحين للانتخابات كانوا يجهلون جوانب مهمة من هذا النظام ، ومع إفرازه لنتائج جعلت من أعداد الأحزاب السياسية المتواجدة في البرلمان كثيرة ، فظهرت

<sup>(15)</sup> للمزيد ينظر : محمد طه البدوي ، النظرية العامة للمعرفة السياسية ، المكتب المصري الحديث ، مصدر سابق ، ص 102 – 110 .

<sup>(16)</sup> موريس دوفرجه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ، ط 1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1992 م ، ص 101 .

صعوبة بتشكيل أغلبية قوية ، ومستقرة نتج عنها ؛ زعزعة في الاستقرار السياسي ، والأمني ، وتفشي الفساد في مفاصل الدولة .

لقد أشرت انتخابات البرلمان 2005م ظاهرة عزوف عن المشاركة في المحافظات الغربية ( نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ) ، أدت إلى تدني نسبة المشاركة التي أشرناها سابقاً مما أثر على هذه النسبة بصورة عامة ، وهذا العزوف متحصل من رفض تلك المناطق للنظام السياسي الجديد في البلاد ، فضلاً عن العنف السياسي ، والذي هو الآخر أدى إلى امتناع الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم ، خشية الاحتقان، والعنف الموجود بين الأحزاب المتنافسة ، مع انتشار الشعب ، والعنف قرب المراكز الانتخابية.

في وقت أدى تحسن الوضع الأمني في البلاد عام 2010م ، خصوصاً في المناطق السنية ، مع تغير مواقف رجال الدين ، تجاه العملية السياسية إلى حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات ، مما زاد في نسبة المشاركة ، على عكس المناطق الجنوبية التي أدى تردي الخدمات فيها ، وإهمال الحكومة إلى انخفاض نسبة المشاركة ، الأمر الذي نتج عنه تفوق القائمة العراقية على قائمة دولة القانون الحاكمة في تلك الفترة<sup>(17)</sup> . ومع استمرار انخفاض معدلات المشاركة في انتخابات 2014م ، و2018م تتضح مسألة فقدان الثقة في مؤسسات الدولة بعد عجزها عن تلبية مطالب هيئة الناخبين.

هذا، وقد كان تأثير النظام الانتخابي واضحاً في بنية مجلس النواب ويتضح ذلك من كثرة الأحزاب الممثلة في البرلمان رغم أن الكثير منها قد انضوى بتحالفات مع أحزاب أكبر لتشكيل كتل نيابية تؤثر في عمل مجلس النواب ، وكانت أغلب الأحزاب والتحالفات لا تمتلك برامجاً حقيقية للنهوض بعمل مجلس النواب فطغى عليها التصارع والتناكف ، ويتضح حجم تلك التحالفات من خلال أعدادها الكبيرة التي تلج السباق الانتخابي ، فمثلاً كان عدد التحالفات في انتخابات 2005م عشرون تحالفاً ، وفي انتخابات 2010م بلغ عددها 12 تحالفاً ، فيما ارتفع عدد التحالفات في انتخابات 2014 إلى 39 تحالفاً ، بينما كان عدد التحالفات في انتخابات عام 2018م سبع وعشرون تحالفاً ، وعلى سبيل المثال فإن 17 تحالفاً من أصل 27 تحالفاً استطاعت الفوز بمقاعد في الانتخابات

---

<sup>(17)</sup> فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003م ، ط1، دار المعارف للمطبوعات ، النجف الاشرف ، العراق ، د.ت ، ص 143 .

الأخيرة في عام 2018 م<sup>(18)</sup> , وإذا استثنينا عدداً بسيطاً منها حصلت على مقعد واحد , فلنا أن نتصور حجم الصراع داخل التحالف للحصول على مكاسب عبر ممثليه فضلاً عن نفس الصراع داخل الحزب الواحد الذي حاز على مقاعد في البرلمان , وربطاً مع كون اغلب الأحزاب العراقية أحزاب تشكلت على أساس مصلحي مادي أو معنوي , لتمثيل مصالح أضيق من مصالح البلد بصورة عامة , كل تلك المعطيات ستؤثر بالنتيجة على أداء مجلس النواب , ومن ثم أداء المؤسسة التنفيذية وهذا ما تم تسجيله في السنوات السابقة .

وكما سجلنا في موارد سابقة بأن النظام الانتخابي في العراق قد رسخ المحاصصة الحزبية نتيجة افرازه تمثيل الكثير من الأحزاب داخل مجلس النواب, الأمر الذي أدى لتمخض سياسة المحاصصة المغلفة بالطائفية و المناطقية الناتجة من صراع الهويات الفرعية , فلم يكن للمهنية وجود حقيقي خصوصاً في تشكيل المؤسسة التنفيذية , وإذا ما سلمنا للأمر الواقع بأن الممثلين المنتخبين يمثلون إرادة الشعب , وقد يكون اختيارهم غير مبني على ضوابط المهنية والكفاءة لكونهم يعكسون رغبات شرائح مختلفة , فلا يمكن تبرير اختيار الوزراء ووكلائهم ورؤساء الهيئات المستقلة والمدراء العامون وغيرهم من الدرجات الخاصة إلا أنه نوعاً من أنواع المحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية , فكان التداخل بين العمل السياسي والعمل المؤسسي مدعاة للإرباك والفوضى نتج عنه فشل المؤسسة التنفيذية في أداء مهامها<sup>(19)</sup>.

ويتبلور التماهي بين العمل السياسي والعمل التنفيذي(المؤسسي) في عقلية الطبقة السياسية الحاكمة والذي يؤثر علوية العمل السياسي على العمل القانوني، فلا يوجد فاصل بين ما هو سياسي وما هو مؤسسي ومن ثم غياب شبه تام للعقلية المؤسساتية وهيمنة العقلية الشخصية فغابت القوانين واللوائح وحل محلها الشخص السياسي المسؤول في المؤسسة التنفيذية<sup>(20)</sup> , ما ينتج عنه عدم سيادة القانون كمؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد.

---

(18) الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات , متاح على الموقع الإلكتروني :

<http://www.ihc.iq/HOME/IconFiles/pageC3>

(19) وليد سالم محمد, مؤسسة السلطة وبناء الدولة الامة (دراسة حالة العراق) , ط1 , الاكاديميون للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2013م , ص 384 .

(20) وسام حسين علي العيثاوي , التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003, ط1 , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , برلين , ألمانيا , 2018م, ص 141.

وقد كان لفشل نظام التمثيل النسبي في العراق بإفراز كتل وأحزاب معارضة داخل مجلس النواب بالغ الأثر في تعطيل دورين مهمين لتلك المعارضة , سواء كانت هذه المعارضة كتعبير سياسي لوجودها , أو كعضوية أفرادها في مجلس النواب كأعضاء برلمان يحتم عليهم القيام بواجباتهم , فتلاشي وجود تلك المعارضة أفقد مجلس النواب كفة مهمة يناط بها الرقابة والمسائلة , ويبدو أن هناك عامل في لا نبخس تأثيره في عدم وجود تلك المعارضة , وهو ضعف تمثيل الأحزاب المعارضة فلا يتعدى عددهم بأفضل الحالات عشرون نائباً , ومن جهة أخرى هناك جانب نفسي يتمثل بركون الكثير من الأحزاب المعارضة إلى اليأس من تحقيق نتائج ايجابية , فتلجأ لمهادنة الكتل الكبيرة , لتحصل على نصيب من المغنم , وبعدم وجود تلك المعارضة وتغطية الكتل المشكلة للحكومة , ومن معها من الأحزاب المستفيدة , أطلق العنان للمؤسسة التنفيذية للتفرد بإدارة مفاصل الدولة , حتى وإن تم مخالفة القوانين والأنظمة لاطمئنانها بانعدام الرقابة ووجود غطاء سياسي داخل مجلس النواب يمنع من محاسبتها كما حصل في الكثير من حالات تمييع للأسئلة والاستجابات الموجهة ضد مسؤولين تنفيذيين والتي تقدم بها بعض النواب ما يعني تلاشي مؤشر المسائلة والرقابة وكذلك الشفافية من مؤشرات الحكم الرشيد.

إجمالاً , فقد تأثرت بنية المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في العراق بنظام التمثيل النسبي المعتمد في الانتخابات من خلال ما أفرزه من نتائج , والمتمثلة بالاتي:-

**1 . التكتل الحزبي :** ويتضح بتكوين كتل حزبية تتصف بالولاء الحزبي , وقلة التعاون الحكومي , والانغلاق الفكري , فالأغلبية البرلمانية , التي تشكل منها الحكومة تحت أعضائها على عدم انتقاد المؤسسة التنفيذية , وغض النظر عن المخالفات التي تحصل , وعرقلة استجواب , أو سؤال , أو استضافة أعضاء الحكومة , إذا كان الوزير المعني ينتمي إلى حزب أو تحالف الأغلبية , مما أدى إلى إضعاف دور البرلمان , وانعدام وجود معارضة داخل البرلمان , وتبرز قلة التعاون الحكومي مع البرلمان بتعطيل الوظيفة الرقابية , والحسابية لأداء الحكومة , فمثلا خلال الدورة النيابية الثانية (2006م-2010م) , أصدرت رئاسة الوزراء كتابا موجهها إلى البرلمان يمنع محاسبة أي وزير سابق , أو لاحق , ويتيح للوزير أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء في الذهاب إلى البرلمان من عدمه , في حال استدعاه كما يستطيع الوزير عرقلة استجواب وكلاءه , وأصحاب الدرجات الخاصة , وفيما يخص الانغلاق الفكري فيتضح بممارسات الكثير من الكتل بابتعادها

عن لغة الحوار، وركونها إلى لغة التعصب الحزبي، أو الطائفي، والناجحة من ضعف الجوانب الثقافية لدى بعض النواب، وضعف تحصيلهم العلمي<sup>(21)</sup>.

لقد شهد تشكيل جميع الحكومات ميزة مشتركة فيما بينها، تمثلت بكونها حكومات ائتلافية ناتجة عن مخرجات نظام التمثيل النسبي، الذي لم ينتج الأغلبية المطلقة داخل مجلس النواب التي تمكنها من تشكيل الحكومة، فتضطر الكتل النيابية للتحالف والائتلاف لتكوين الكتلة الأكبر، وهذا الائتلاف غالباً ما يكون على أساس عرقي، ومذهبي لا على مبادئ وبرامج، وتطبيقاً لما يسمى الديمقراطية التوافقية يتم توزيع الوزارات والمناصب بين جميع الأحزاب الفائزة للترضية وكسب الود، فاتسمت جميع تلك الحكومات بعدم الانسجام الناتج عن اختلاف المصالح، ليفرز انفرط عقد الكثير من هذه الائتلافات ما أسهم في تخلخل الاستقرار السياسي<sup>(22)</sup>.

**2. النمط الطائفي:** والذي نتج بسبب التعدد العرقي والمذهبي، وإنعدام البرامج الانتخابية، وتركيز أغلب البرامج على الطائفية، والدين، والجغرافية، ولقي ذلك تشجيعاً من نظام التمثيل النسبي، حيث طغى النمط الطائفي على الكتل البرلمانية؛ فكتل شيعية، وأخرى سنية، وغيرها كردية، ما جعل الديمقراطية المطروحة ديمقراطية توافقية لا ديمقراطية تنافسية، بمعنى وجود الكل في السلطة وليس الأكثرية فقط، فرجحت كفة الولاء للمكون لذا؛ فإن أغلب التشريعات البرلمانية تُعرقل من جهة ضد جهة أخرى، أو تُملي مجموعة شروطاً معينة من أجل تمرير قانون ما، فتخرج أغلب القوانين فاقدة للمصداقية معمقة للتأزم السياسي<sup>(23)</sup>. وتأصيلاً للنمط الطائفي توزع مجلس رئاسة مجلس النواب بأن يكون الرئيس سنياً ونائبه الأول شيعياً ونائبه الثاني كردياً، وهكذا كما اسلفنا مع توزيع الرئاسة الثلاث فيما يصطلح عليه (لبننة العراق) في إشارة لتقاسم السلطات في لبنان كسابقة سياسية في دولة متعددة الأديان، وفي الجانب

---

<sup>(21)</sup> قاسم محمد عبيد وآخرون، أثر النظام الانتخابي في أداء البرلمان العراقي، الدورة البرلمانية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العددان 27 و28، بغداد، 2012م، ص98-99.

<sup>(22)</sup> وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، مصدر سابق، ص112.

<sup>(23)</sup> عبدالعظيم جبر حافظ، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 الواقع - الاشكالية - الحلول، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان 35 و36، 2017م، ص530.



الآخر للمؤسسة التنفيذية تقاسمت الأحزاب الكبيرة الوزارات فيما بينها على اعتبارات الهويات الفرعية فوزارة للشيعة تقابلها وزارة للسنة وهكذا انسحب الأمر إلى مفاصل المؤسسة التنفيذية , حتى وصل الأمر من المحاصصة إلى التقاسم للشعبة والقسم في دائرة تحت مبرر التوازن , ولم يقتصر هذا (التوازن) على الاختلاف المذهبي , بل أمتد إلى الاختلاف الحزبي , ويتضح ذلك جليا في المؤسسات المهمة كوزارة الدفاع والداخلية والخارجية والمالية ومفوضية الانتخابات وهيأة النزاهة وجهاز المخابرات.

**3. إنعدام الثقة :** رغم وجود البنى المؤسسية التشريعية , والتنفيذية , والقضائية , بالإضافة إلى وجود هيئات مستقلة , ومنظمات مجتمع مدني , ودستور دائم , إلا إن جميع تلك المؤسسات تفتقر إلى الاستقرار, لغياب الثقة بين النخب السياسية الحاكمة , ما جعلها تخضع للتوافقات , والمساومات مفرغاً قيمتها الديمقراطية من مضامينها الحقيقية , مما أصابها بشبه الشلل, وطال عدم الثقة النظام الانتخابي الذي عاد الفرد العراقي لا يثق به كثيرا بعد أن عزى تكرار فوز الكثير من الوجوه ومنها من هو متهم بالفساد والطائفية.

ورغم أن الأحزاب الاسلامية قد هيمنت على مؤسسات الدولة في البرلمان , والحكومة , وحتى في المؤسسة القضائية - ولو بشكل محدود - فقد فشلت تلك الأحزاب في ترسيخ تلك المؤسسات كون تلك الأحزاب لم تحمل أيديولوجية حقيقية لبناء الدولة , فقد انشغلت بمشروع التصدي لقيادة المعارضة , ومشروع إسقاط نظام صدام حسين , مع اهتمامها أكثر بالمشروع الأول مما تسبب بنسيانها , أو تناسيها لمشروع بناء الدولة العراقية , ومؤسساتها , حيث لم ترد بأدبيات تلك الأحزاب إشارة لمشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة , فضلاً عن مناقشته في جميع مؤتمراتها<sup>(24)</sup>.

لم يقتصر تأثير النظام الانتخابي على المؤسسات الرسمية فقط , بل أمتد تأثيره إلى المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب , وجماعات الضغط والمصالح , والرأي العام , ففي تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي نلمس بوضوح ذلك التأثير من خلال انتقال البلد من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية , وصلت لمراحل أقرب إلى الانفلات , رغم أن جوهر مبادئ الديمقراطية هو التعددية , ومن تأثيراته على الأحزاب أن أغلبها طغى عليها الطابع الشخصي أو

---

<sup>(24)</sup> محمد عبدالجبار الشبوط , دور الأحزاب السياسية في إعادة بناء الدولة : الحالة العراقية نموذجا, مجلة حوار الفكر , المعهد العراقي لحوار الفكر , العدد16, السنة السابعة , بغداد , آذار 2011, ص16.

الرمزي حيث يتحكم فيها القائد أو رئيس الحزب أو التحالف , خصوصا إذا كان هذا الأخير ممن يحوز أصواتاً كثيرة في الانتخابات , ونتيجة لنظام توزيع المقاعد بالقاسم الانتخابي أو بصيغة سانت ليغو المعدلة فإن الأصوات التي يجمعها رمز الحزب ستذهب لقائمه فيما لو زادت عن سعر مقعده , فمثلا حصد السيد نوري المالكي في انتخابات 2014م وحده 721782 ألف صوت في محافظة بغداد من مجموع 1074609 مليون تلاه بنفس القائمة بالمركز الثاني السيد حسين الشهرستاني بـ 11201 ألف فقط , وهكذا بقية الفائزين في قائمته حيث كان عدد أصوات آخر تسلسل فائز بمقعد من الرجال هو السيد احمد سليم بـ 3015 فقط<sup>(25)</sup> , والحال ينطبق على السيد أياد علاوي وقائمه الذي حاز على 229709 ألف صوت وحده , من ذلك رسخت تلك النتائج شخصنة الرمز والقائد وبالتالي لن يكون النائب الفائز بأصوات القائد حائزا على كامل حريته في أداءه الحزبي أو النيابي كونه يخضع لرؤية وتوجه الزعيم كنوع من رد الفضل له , وتتكرر هذه الحالة في أغلب القوائم الحزبية وبكل الانتخابات وفي نفس الوقت تشجع هذه الحالات من تغيير الولاءات بالنسبة للراغبين بالفوز من احزاب اخرى في الانتخابات المقبلة طمعا بالحصول على هذه الخاصية , وقد يحدث أن يغير النائب الفائز ولاءه بعد دخول البرلمان بفعل هذا العامل أو لإحساسه بعدم الحصول على مكتسبات , فيهجر حزبه الذي فاز معه ويتجه لحزب كبير قد يضمن له بعض الامتيازات , إضافة على زيادة فرصه بالفوز في الانتخابات القادمة , وكل تلك الامور تؤثر في النظام الحزبي فضلا عن تأثيرها السلبي في النظام النيابي وأداء مجلس النواب .

كما نالت جماعات الضغط والمصالح تأثيرا غير مباشر من قبل النظام الانتخابي حيث شتت التعددية الحزبية التي أفرزها هذا النظام إضافة لعدم إفرازه لكتلة غالبية تحاول تلك الجماعات الضغط عليها ولكن بنفس الوقت كانت الجماعات الضاغطة وخصوصا الدينية منها على ارتياح لإفراقات النظام الانتخابي حيث كانت أغلب الاحزاب ذات آيدولوجية دينية فتكون سهلة السيطرة من تقبل الجماعات الدينية الضاغطة , الأمر الذي لتأثر أحزاب وأعضاء في مجلس النواب بما تمليه تلك الجماعات فيما يتعلق بالجانب التشريعي والرقابي , وشكل نفوذ تلك الجماعات امتدادا

---

<sup>(25)</sup> الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات , متاح على الموقع الإلكتروني :

<http://www.ihc.iq/page53.aspx>

واسعا في مؤسسات الدولة التنفيذية , وعلى صعيد متصل كانت الجماعات الضاغطة من ذوي الشركات والأموال والقنوات الفضائية تجد في بعض الأحزاب فريسة سهلة لاستمالتها مقابل دعمها مادياً وإعلامياً وشعبياً .

وتأثر الرأي العام هو الآخر بنتائج نظام التمثيل النسبي من تعددية مفرطة للأحزاب الأصل والتكوين الطائفي وطوفان من التنظيمات والحركات ذات الخلفيات الدينية الأمر الذي أدى إلى تشويه الرأي العام مع وجود وسائل اعلام تابعة لتلك التنظيمات غدت الرأي العام وفق مصالحها بالإضافة إلى بروز واسع للقادة والرموز الدينية والقبلية , على أن ذلك الرأي غالبا ما يكون وقتيا يشوبه القلق وعدم الاستقرار والقابلية على التغيير<sup>(26)</sup>.

### رابعاً- نظام التمثيل النسبي وتعزيز معايير الحكم الرشيد

بما أن الديمقراطية عامة والانتخابات خاصة تعد وسيلة للوصول إلى تحقيق الإرادة الشعبية ومشاركة الجمهور في السلطة عبر ممثليه ، فمن المفترض أن تحقق تلك الديمقراطية والانتخابات بنظماها الانتخابي تعزيزا لمعايير الحكم الرشيد وتزيل وتحد من معوقات هذا الحكم ، وسنأتي هنا الى تناول ابرز تلك المعايير .

#### 1. الشفافية

لم تكن مخرجات النظام الانتخابي التي تطرقنا لها ومن ضمنها ما يتعلق ببنية المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية , والتي يقع على عاتقهما رسم السياسات العامة وتنفيذها , لم تكن منسجمة وتأثرت باختلاف الأفكار وتعدد الرؤى والتوجهات لممثلي الشعب , فخلق ذلك الاختلاف جوا من التآزم تعاملت معه بعض الأحزاب عن طريق سطوتها بالإقصاء تارة وبالترغيب أخرى , فطمطم الكثير من ملفات الفساد وسوّفَ الكثير من المخالفات , وكانت المحاصصة الحزبية والفتوية عاملا مهما بالتعميم على تلك الملفات وشاب الكثير من الصفقات والمشاريع الغموض , ولم يكن الشعب يطلع على ما يجري في تلك الصفقات ومثلما مر سلفا بكون الشفافية تعني في ما تعنيه يسر وسهولة الوصول للمعلومة , فلقد كانت المعلومة خافية إلى حد كبير عن الجمهور وخصوصا فيما يتعلق بالمسائل المالية والمشاريع والاستثمارات , والبيانات الختامية للموازنات العامة , حتى وصل الأمر إلى عدم إقرار الموازنة الاتحادية العامة لعام 2014م وبالتالي غموض إيرادات البلد ونفقاته في تلك السنة ومن أهم العوامل التي دفعت بعدم إقرار

---

(26) وسام حسين علي العيثاوي , التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003, مصدر سابق , ص 80.

الموازنة في ذلك العام هو الخلافات السياسية بين الاحزاب حول الكثير من بنودها ولكثرة تلك الاحزاب الناجمة عن مساهمة النظام الانتخابي بخلقها فقد كثرت اعتراضاتها ومطالباتها ومع ظروف أمنية ودستورية لم تحدد الموازنة بسقف زمني وخلافات المركز مع الاقليم<sup>(27)</sup> , لم تر تلك الموازنة النور ولم تتضح معالم انفاقها التي شابتها الضبابية فلم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد العالمية إلا بعد عام 2003م بسبب عدم امكانية الوصول إلى المعلومة في زمن النظام السياسي السابق فتم استبعاده من مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية واحتل العراق بعد عام 2003م مراتبا متدنية في تقارير تلك المنظمة والجدول أدناه يوضح ترتيب العراق في تقارير منظمة الشفافية العالمية منذ عام 2003م:

جدول رقم (9)

ترتيب العراق في تقارير منظمة الشفافية العالمية منذ عام 2003م

النقاط	عدد الدول	الترتيب	السنة
22	133	113	2003
21	145	129	2004
22	158	137	2005
19	163	160	2006
15	179	178	2007
13	180	178	2008
15	180	176	2009
15	178	175	2010

(27) سندس جاسم شعبيث ,دراسة تحليلية لأسباب عدم اقرار الموازنة العامة في العراق للعام 2014م, مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد1 , المجلد 6, آذار 2016م , ص103-104.

18	182	175	2011
18	174	169	2012
16	177	171	2013
16	174	170	2014
16	167	161	2015
17	176	166	2016
18	180	169	2017

الجدول : من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية العالمية (CPI) المنشورة على موقعها الإلكتروني :

<https://www.transparency.org/research/cpi/overview>

يتضح من الجدول أعلاه أن البلد , سجل تراجعاً بمؤشرات الشفافية العالمية , ولازال يراوح في المراكز الأخيرة , بينما كان أفضل ترتيب له في عام 2003م , بالمركز 113 لكن عدد الدول التي مسحها المؤشر كانت 133, فيما سجل عام 2008م أدنى ترتيب له بالمركز 178 من أصل 180 بلداً جامعا 13 نقطة من أصل 100 نقطة, هذه الأرقام المحبطة قد لا تمثل الجانب الحقيقي للفساد في البلد وعلّة ذلك أن العراق غالباً لا يخضع لجميع المعايير الـ13 التي يعتمدها تقرير المنظمة فمثلاً في عام 2010م خضع العراق لثلاثة معايير فقط وهي : معيار برتلسمان , ومعيار البنك الدولي , ومعيار الحرية وحتى هذه المعايير الثلاثة استستقت معلوماتها من خارج العراق<sup>(28)</sup> , وهذا تقريبا تبرير الحكومة لتدني ترتيب البلد.

<sup>(28)</sup> حسن كريم عاتي , العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية –أضواء ومعالجات, مجلة النزاهة والشفافية

للبحوث والدراسات , هيئة النزاهة , العدد 6, السنة الرابعة , بغداد, العراق , 2013م , ص74

## 2. سيادة القانون

نص الدستور على مبدأ سيادة القانون في المادة 5 منه "السيادة للقانون, والشعب مصدر السلطات وشرعيتها , يمارسها بالاقتراع السري المباشر وعبر مؤسساته الدستورية" وإن دل هذا النص على شيء إنما يدل على علوية القانون , استناداً لمبدأ السيادة الشعبية , ومن خلال هذا النص الدستوري نفهم أهمية هذا المبدأ , ولما كانت سيادة القانون تفرض من قبل السلطات ولما كانت تلك السلطات مصدرها الشعب وتمنح بواسطة الاقتراع , فبالتالي يتضح من ذلك دور النظام الانتخابي العادل والناجح بنقل تلك الإرادة من صناديق الاقتراع إلى مؤسسات دستورية , تتكفل بتطبيق تلك السيادة الممنوحة من الشعب, وتأصيلاً على ما تقدم من مخرجات نظام التمثيل النسبي في بنية تلك المؤسسات والتي طغى عليها التمثيل العرقي والطائفي , وربطاً بما تم تناوله من تأثير النظام الانتخابي في المؤسسات الدستورية , والتماهي الحاصل بين العمل السياسي والعمل المؤسسي لممثلي الشعب , فقد تضرر مبدأ سيادة القانون كثيراً فأصبحت عملية خرق الدستور والقانون مسألة استسهلها الكثيرون من قادة الأحزاب السياسية سواء كان الخرق على مستوى التوقيعات الدستورية أو مخالفة الكثير من المواد الدستورية والقانونية أو الالتفاف عليها , ومن أبرزها تولي المناصب السيادية من قبل مزدوجي الجنسية حيث نص الدستور العراقي الدائم على "يجوز تعدد الجنسية للعراقي, وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً, التخلي عن أية جنسية أخرى مكتسبة, وينظم ذلك بقانون"<sup>(29)</sup>.

وعلى مدى أربع دورات نيابية لم يُسن القانون الذي ينظم هذه الفقرة رغم وجود مسودة قانون مطروحة لتنظيمها , وحددت المسودة المناصب المشمولة بالتخلي عن الجنسية الأجنبية<sup>(30)</sup> , ولكن الأحزاب الكبيرة والتي أغلب قياداتها من مزدوجي الجنسية قد عرقلت إقرار هذا القانون , ومن ثم لم يجد كبار السياسيين حرجاً من تولي المناصب السيادية تحت حجة عدم وجود قانون ينظم تلك الفقرة فكان جميع رؤساء الحكومات المتعاقبة من تاريخ إقرار الدستور

---

<sup>(29)</sup> الفقرة رابعا , المادة 18 , الدستور العراقي الدائم لسنة 2005م.

<sup>(30)</sup> نصت المادة 2 من مسودة قانون التخلي عن الجنسية المكتسبة على "المناصب السيادية او الامنية الرفيعة", والمشمولة بنص المادة الاولى, بينها: رئيس مجلس النواب ونائبه واعضاء المجلس, ورئيس الجمهورية ونوابه, رئيس مجلس الوزراء والوزراء, محافظ البنك المركزي, رئيس واعضاء مجلس القضاء الاعلى بالإضافة الى السفراء والمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات, والمدراء العامون فما فوق في الجيش وقوى الامن الداخلي والاجهزة الامنية وجهاز المخابرات"

إلى يومنا هذا هم من مزدوجي الجنسية والحال ينطبق على منصب رئيس الجمهورية ووزراء الداخلية والدفاع ولم يتخلل أيا منهم عن جنسيته الأجنبية.

### 3. المسائلة والرقابة

يتسم النظام النيابي بوجود رقابة متبادلة بين سلطتي التشريع والتنفيذ , فتراقب كلا السلطتين أحدهما الأخرى وفق قواعد رسمها الدستور والسمة الغالبة أن تكون العلاقة بين السلطتين تعاونية , وفي الدستور العراقي وردت تلك الرقابة من خلال صلاحيات مجلس النواب بسؤال واستجواب السلطة التنفيذية كما اباح للسلطة التنفيذية الحق في حل السلطة التشريعية في شروط معينة .

تعد الرقابة البرلمانية أحد المهام الجوهرية التي يمارسها البرلمان بجانب الوظيفة الأولى في التشريع , فوفقاً للمادة 61 من الدستور العراقي الدائم في الفقرة الثانية منها , واستناداً لما أنتجه نظام التمثيل النسبي من تعددية حزبية داخل مجلس النواب , لجأت تلك الأحزاب في سبيل تشكيل الحكومة للائتلاف فيما بينها وخصوصاً الكتل الكبيرة وتكوين الكتلة الأكبر وبالتالي فقدت الرقابة جزءاً مهماً من القائمين بها وهو المعارضة وبالنتيجة أصبحت الرقابة خاضعة لأهواء ورغبات تلك الأحزاب المؤتلفة وبحكم مراعاة تلك الأحزاب لمصالحها ولخلق الانسجام والتوافق فيما بينها تشنت جهود المراقبة<sup>(31)</sup>.

### 4. الرؤية الاستراتيجية

وعطفاً على نتائج نظام التمثيل النسبي المعتمد في الانتخابات العراقية فلم يفرز هذا النظام طيلة الدورات الانتخابية ما يلي طموح الجمهور بشخصيات كفؤة قادرة على وضع خطط وبرامج استراتيجية تنهض بالبلد , فكانت مؤسسة البلد التشريعية تعج بالاختلافات والتباينات والتعارضات , ونتيجة لعدم وجود صلة قوية بين الناخب والمنتخب

---

(31) حسين تركي عمير , الرقابة البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق , مجلة العلوم القانونية والسياسية , جامعة ديالى , العدد الأول , المجلد الخامس , 2016م , ص 67.

, فكانت رؤى وأفكار الممثل تصب في مصالح حزبه لا مصالح دائرته الانتخابية مع قصور واضح في الكفاءة وبتلازمة واضحة بين الانقسامات النيابية والانقسامات الحكومية , لم تتطافر جهود تلك المؤسسات أو تتعاون فيما بينها , حتى مع وجود بعض تلك الرؤى والتخطيطات , فيما عمدت بعض الأحزاب وكوسيلة لأفشال خصومها عمدت إلى عرقلة الكثير من المشاريع والخطط , ومن أبرز تلك الحوادث هو عرقلة مشروع قانون البنى التحتية , وقانون النفط والغاز .

### الخاتمة والاستنتاجات

1. على الرغم من نجاح نظام التمثيل النسبي في العراق بعد عام 2003م في توسيع قاعدة التمثيل السياسي لمختلف المجموعات السياسية , من أحزاب , وحركات سواء كان هذا النظام النسبي وفق القائمة المغلقة , كما في انتخابات الجمعية الوطنية , ومجلس النواب 2005م , أو الانتخابات التي تلتها بتطبيق طريقة سانت ليغو , بتحديد الفائزين , وتوزيع المقاعد , وسواء كان العراق دائرة واحدة كما في 2005م , أو دوائر متعددة في الانتخابات التي أعقبتها , لكن هذا النظام فشل من ناحية أخرى ؛ بسبب بعض القوانين الملحقة به والتعديلات التي طرأت عليه , والتي اخلت بمفهوم التمثيل كقانون استبدال أعضاء مجلس النواب العراقي , او قانون سانت ليغو المعدل الذي سمح للأحزاب الكبيرة بأبتلاع الاصغر منها.
2. برغم اعتماد نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة المغلقة في انتخابات مجلس النواب العراقي 2005م , إلا أن ابتداء فكرة المقاعد التعويضية , كان حسنة لضمان مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي , وتمثيلهم في البرلمان , بالإضافة إلى تطبيق نظام الدوائر المتعددة , التي خشيت الأقليات من آثاره , إلا أنها استفادت من المقاعد التعويضية , التي خففت من هاجس الخوف لديها .
3. كان لإعتماد العراق دائرة انتخابية واحدة , مع نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة , في انتخابات الجمعية الوطنية ؛ الأثر بإنتاج برلمانيين ليس لهم ارتباط بدائرهم الانتخابية , وإنما كان ارتباطهم بقوائمهم الحزبية , وبذلك لا يتسنى لهيأة الناخبين في دائرة محددة مسائلتهم , ويتركز جل ولاء أولئك البرلمانيين لزعماء الأحزاب الذين رشحهم .
4. لقد كان لاعتماد نظام القائمة المفتوحة بانتخابات 2010م , الأثر الكبير في أن الناخب تعرف على مرشحي القائمة , وبذلك أُرِّ على اختياره , إلا إنه بجانب آخر , طغت دوافع العشائرية , والقبلية على الاختيار حيث صوت الكثيرون لأبناء عمومتهم في القوائم الانتخابية .



5. من الناحية الشكلية ؛ فقد رسخ النظام الانتخابي شرعية النظام السياسي ، حيث دستورية مؤسساته التشريعية ، والتنفيذية ، وعدم مخالفتها للقواعد الدستورية ، أما من الجانب الموضوعي فإن دستورية النظام السياسي ما تزال يحكمها التوافق بين الأطراف ، فكثير من المشاكل الجوهرية تم ارجائها أو ترحيلها الى دورات لاحقة.

6. لم يقد تطبيق نظام التمثيل النسبي في العراق الى تحقيق الحكم الرشيد ، بسبب التلاعب بالصيغ الحسابية مرة ، والقفز على إرادة الناخب مرة ثانية ، وثالثة من خلال حرق القانون وتحكم الاحزاب الكبيرة ورموزها بمقدرات الكتل والاحزاب الصغيرة.

الهوامش